قتل من يسمّون بالمتعاونين الى فقدان السيطرة وسقوط ضحايا من طريق الخطأ (غرينبرغ، «نداء جديد يدين القتل المتهور للمتعاونين»، **جيروزاليم بوست**، ١٦/٨/١٩٨٩). ويدين بعض السكان عمليات القتل، ويقولون ان بعضها ربما تمّ بسبب انحرافات، او سلوك اجتماعي، ويتّهمون حركة «حماس» بذلك. ويضربون مثالاً بسامر كمال، من نابلس، الذي قتل بعد عملية ضرب وصفت بأنها «غير انسانية ومخالفة للتعاليم الدينية، ووسيلة غير مقبولة لمكافحة الرذيلة، واصلاح المجتمع الفلسطيني». وكان كمال معروفاً بادمانه الكحول والمخدرات (غرينبرغ، «فرصة للتسوية...»، **مصدر سبق ذكره**).

قبل فوات الأوان

في مواجهة هذه التطورات تدخلت القيادة الوطنية الموحّدة للسيطرة على الاوضاع؛ وأصدرت بياناً أكد «أهمية مواصلة ملاحقة عملاء الاحتلال وأعوانه لردعهم عن خيانة شعبهم». واهاب البيان بالقوى الضاربة للانتفاضة واللجان الشعبية التروّي باصدار احكامها، وعدم اللجوء الى الاعدام الاّ في حالات التعامل الصارخ، وبعد التحقّق التامّ من ثبوت تهمة الخيانة، وبمصادقة المراجع العليا (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ١٣٩٥/٣٢٠، ٣٠/٧/١٩٨٩، ص ١٥).

في الاتجاه عينه، شدّد فيصل الحسيني على الفلسطينيين، بالحاح، عدم اللجوء الى القتل المميت، والسماح للمشتبه بهم من المتعاونين بتصحيح مسارهم، ومساءلتهم التوبة. وطالب بالسماح لهم بالتزام بيوتهم ومنازلهم، والعمل على اقناعهم بالتوقف عن القيام بنشاطاتهم. وقال: «ينبغي ان نحاول المحافظة على الانتفاضة كثورة بيضاء ونبقيها أقل عنفاً» (غرينبرغ، «نداء جديد...»، **مصدر سبق ذكره**).

عودة الى الدراسة

بدأت، منذ الثلث الأخير من تموز (يوليو) الماضي، عودة طلاب المدارس الابتدائية الى صفوف الدراسة، بعد غلق دام ثمانية عشر شهراً متواصلة، كجزء من عقوبة جماعية نفّذتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الدستور**، عمّان، ٢٢/٧/١٩٨٩). وكان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ورئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، قرّرا بدء الاستعدادات لفتح المدارس قبل اسبوع من عودة الدراسة؛ غير ان القرار الاسرائيلي ظل حكراً على مراحل الدراسة من الصفوف الأولى وحتى نهاية المرحلة الثانوية، واستثنى الجامعات الاربع والكليات العديدة في كل من الضفة والقطاع، التي ما تزال مغلقة حتى اشعار آخر (ميشال سيلا، «اعادة فتح المدارس في الضفة الغربية»، **جيروزاليم بوست**، ٢٢/٧/١٩٨٩). وهكذا انتظم، في الصفوف الدراسية، في الضفة الفلسطينية، ١٩٧ ألف طالب، من اصل ٣٢٠ ألفاً آخرين، بعد ان سُمح لألف ومئتي مدرسة ابتدائية حكومية وأخرى تابعة لوكالة غوث اللاجئين (أونروا) بفتح ابوابها للطلاب. من جهتها، قررت الدوائر التعليمية تمديد فترة الدراسة حتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، في محاولة لتعويض الطلاب جزءاً من الخسارة التربوية ـ الاكاديمية التي لحقت بهم، وانقاذ العام الدراسي الحالي؛ فيما حدّدت فترة انعقاد الامتحانات للشهادة الثانوية العامة بين ٢٦/١١/١٩٨٩ و١٠/١٢/١٩٨٩؛ ومن المتوقع ان يتقدم اليها ١٣ ألف طالب وطالبة (**فلسطين الثورة**، العدد ٧٥٩، ٣٠/٧/١٩٨٩، ص ١٩). ومع نهاية آب (اغسطس) ١٩٨٩، كانت سلطات الاحتلال سمحت بفتح بقية المدارس، فعاد الى مقاعد الدراسة الثانوية ٤٥ ألف طالب توقفوا عن متابعة دراستهم منذ كانون الثاني (يناير) (**القبس**، ٣١/٨/١٩٨٩).

ارتياح نسبي

قابلت القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة التطور الجديد، على الصعيد التعليمي والتربوي، بالارتياح. واعتبر بيانها الرقم ٤٣ عودة الطلاب الى مقاعد الدراسة «نتيجة حتمية لتواصل الانتفاضة وما حققته من تعاطف دولي، خصوصاً في مواجهة سياسة التجهيل التي يمارسها العدو ضد شعبنا منذ حوالى العامين». وحثّ بيان القيادة الوطنية الطلبة والمدرّسين على تكثيف البرامج الدراسية لتعويض الطلاب عمّا فاتهم. ودعا الطلبة، بشكل